

# نظام الإجراءات الجزائية

١٤٢٢ هـ



الرقم : م / ٣٩

التاريخ : ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمير الملكي رقم (١٢/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٨٠/٨٦) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٢ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢٠٠ ) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٦ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام الإجراءات الجزائية : بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز آل سعود





ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٦٦٦٠/٧ و تاريخ  
١٤٢٢/٣/٢٥ هـ ، المشتعلة على خطاب معالي وزير العدل رقم ٢٠/٣٣٦١٢/٦ و تاريخ  
١٤٢٠/١٠/١٩ هـ المرفق به مشروع نظام الإجراءات الجزائية .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨٠/٨٦) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٢ هـ .  
وبعد الاطلاع على المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم (٢٧٦) وتاريخ  
١٤٢٢/٦/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٢٥) وتاريخ  
١٤٢٢/٧/١٤ هـ .

بقر

الموافقة على نظام الإجراءات الجزائية ، بالصيغة المرافقة .  
وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء





## نظام الإجراءات الجزائية

### الباب الأول أحكام عامة

#### المادة الأولى :

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة ، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة ، وتتخذ في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام .

وتسري أحكام هذا النظام على القضايا الجزائية التي لم يتم الفصل فيها والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذه .

#### المادة الثانية :

لا يجوز القبض على أي إنسان ، أو تفتيشه ، أو توقيفه ، أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً ، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما ولمدة المحددة من السلطة المختصة .

ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً ، أو معنوياً ، كما يحظر تعريضه للتعذيب ، أو المعاملة المهينة للكرامة .



الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة الثالثة :

لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا على أمر محظور ومعلق عليه شرعاً أو نظاماً وبعد ثبوت إدانته بناءً على حكم نهائي بعد محاكمة تجرى وفقاً للوجه الشرعي .

#### المادة الرابعة :

يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة .

#### المادة الخامسة :

إذا رفعت قضية بصفة رسمية إلى محكمة فلا تجوز إحالتها إلى جهة أخرى إلا بعد الحكم فيها ، أو إصدار قرار بعدم اختصاصها بالنظر فيها وإحالتها إلى الجهة المختصة .

#### المادة السادسة :

تتولى المحاكم محاكمة المتهمين فيما يسند إليهم من تهم وفقاً للوجه الشرعي وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام . والمحكمة أن تنظر في وقلع غير مدعى بها من المدعي العام مما لا يحتاج إلى تحقيق .

#### المادة السابعة :

يجب أن يحضر جلسات النظر في القضية وجلسة إصدار الحكم العدد اللازم نظاماً من القضاة ، وإذا لم يتوفر العدد اللازم فيندب من يكمل نصاب النظر .



الرقم :  
التاريخ :  
الشفرات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة الثامنة :

على أعضاء المحكمة أن يتداولوا الرأي مرأً ويناقشوا الحكم قبل إصداره ، وأن يبدى كل منهم رأيه في ذلك . وتصدر الأحكام بالإجماع أو بالأغلبية . وعلى المخالف أن يوضح مخالفته وأسبابها في ضبط القضية ، وعلى الأكثرية أن توضح وجهة نظرها في الرد على مخالفة المخالف في سجل الضبط . ولا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين استمعوا إلى المرافعة .

#### المادة التاسعة :

تكون الأحكام الجزائية قابلة للاعتراض عليها من المحكوم عليه أو من المدعي العام .

#### المادة العاشرة :

تخضع الدوائر الجزائية في محكمة التمييز من خمسة قضاة ، لنظر الأحكام الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو القصاص فيها دون النفس . ويكون انعقادها من ثلاثة قضاة فيما عدا ذلك .

#### المادة الحادية عشرة :

الأحكام المصادق عليها من محكمة التمييز الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو القصاص فيما دون النفس لا تكون نهائية إلا بعد تصديقها من مجلس القضاء الأعلى مسنداً بهيئته الدائمة .





### المادة الثانية عشرة :

إذا لم يصادق مجلس القضاء الأعلى على الحكم المعروض عليه  
- تطبيقاً للمادة الحادية عشرة - فينقض الحكم ، وتعاد القضية للنظر  
فيها من جديد من قبل قضاة آخرين .

### المادة الثالثة عشرة :

يتم التحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم وفقاً للأنظمة  
والوائح المنظمة لذلك .

### المادة الرابعة عشرة :

تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء العام طبقاً  
لنظامها ولائحته.

### المادة الخامسة عشرة :

على جميع رجال السلطة العامة أن ينفذوا أوامر الجهات  
القضائية الصادرة طبقاً لهذا النظام ، ولهم أن يستعملوا الوسيلة المناسبة  
لتنفيذها .

## الباب الثاني

## الدعوى الجزائية

## الفصل الأول

## رفع الدعوى الجزائية

### المادة السادسة عشرة :

تختص هيئة التحقيق والادعاء العام وفقاً لنظامها بإقامة الدعوى  
الجزائية ومباشرتها أمام المحاكم المختصة .



الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المشروعات : .....



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة السابعة عشرة :

للمجني عليه أو من ينوب عنه ، ولوارثه من بعده ، حق رفع الدعوى الجزائية في جميع القضايا التي تتعلق بها حق خاص ، ومباشرة هذه الدعوى أمام المحكمة المختصة . وعلى المحكمة في هذه الحالة تبليغ المدعي العام بالحضور .

#### المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز إقامة الدعوى الجزائية أو إجراءات التحقيق في الجرائم الواجب فيها حق خاص للأفراد إلا بناءً على شكوى من المجني عليه أو من ينوب عنه أو وارثه من بعده إلى الجهة المختصة ؛ إلا إذا رأت هيئة التحقيق والادعاء العام مصلحة عامة في رفع الدعوى والتحقيق في هذه الجرائم .

#### المادة التاسعة عشرة :

إذا ظهر للمحكمة تعارض بين مصلحة المجني عليه أو وارثه من بعده وبين مصلحة نائبه المُتَمَعِّع النائب من الاستمرار في المرافعة ويقام نائب آخر .

#### المادة العشرون :

إذا تبين للمحكمة في دعوى مقامة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقعت أخرى مرتبطة بآلتهم المعروضة فعليها أن تحيط من رفع الدعوى علماً بذلك ؛ لاستكمال ما يلزم لنظرها والحكم فيها بالوجه الشرعي ، ويمري هذا الإجراء على محكمة التمييز إذا ظهر لها ذلك .







الرقم :  
التاريخ :  
الموضوعات :

### المادة الحادية والعشرون :

للمحكمة إذا وقعت أفعال من شأنها الإخلال بأولمها أو بالاحترام الواجب لها ، أو للتأثير في أحد أعضائها أو في أحد أطراف الدعوى أو الشهود ، وكان ذلك بشأن دعوى منظورة أمامها ، أن تنظر في تلك الأفعال وتحكم فيها بالوجه الشرعي .

### الفصل الثاني

#### انقضاء الدعوى الجزائية

### المادة الثانية والعشرون :

تتقضي الدعوى الجزائية العامة في الحالات الآتية :

- ١- صدور حكم نهائي .
- ٢- عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو .
- ٣- ما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطاً للعقوبة .
- ٤- وفاة المتهم .
- ولا يمنع ذلك من الاستمرار في دعوى الحق الخاص .

### المادة الثالثة والعشرون :

تتقضي الدعوى الجزائية الخاصة في الحالتين الآتيتين :

- ١- صدور حكم نهائي .
- ٢- عفو للمجني عليه أو وارثه .





الرقم :  
التاريخ :  
الشعرات :

ولا يمنع عفو المعنى عليه ، لو وارثه من الاستمرار في دعوى  
الحق العام .

### الباب الثالث

### إجراءات الاستدلال

### الفصل الأول

### جمع المعلومات وضبطها

#### المادة الرابعة والعشرون :

رجال الضبط الجنائي هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن  
مرتكبي الجرائم وضبطهم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق  
وتوجيه الاتهام .

#### المادة الخامسة والعشرون :

يخضع رجال الضبط الجنائي فيما يتعلق بوظائفهم في الضبط  
الجنائي المقررة في هذا النظام لإشراف هيئة التحقيق والادعاء العام .  
والهيئة أن تطلب من الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه  
مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ، ولها أن تطلب رفع الدعوى  
التأديبية عليه ، دون إخلال بالحقوق في رفع الدعوى الجزائية .

#### المادة السادسة والعشرون :

يقوم بأعمال الضبط الجنائي ، حسب المهام الموكولة إليه ، كل

من :





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

- ١- أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام في مجال اختصاصهم .
  - ٢- مديري الشرطة ومعاونيهم في المناطق والمحافظات والمراكز .
  - ٣- ضباط الأمن العام ، وضباط المباحث العامة ، وضباط الجوازات ، وضباط الاستخبارات ، وضباط الدفاع المدني ، ومديري السجون والضباط فيها ، وضباط حرس الحدود ، وضباط قوات الأمن الخاصة ، وضباط الحرس الوطني ، وضباط القوات المسلحة ، كل بحسب المهام الموكولة إليه في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص كل منهم .
  - ٤- محافظي المحافظات ورؤساء المراكز .
  - ٥- رؤساء المراكب السعودية البحرية والجوية في الجرائم التي ترتكب على متنها .
  - ٦- رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم .
  - ٧- الموظفين والأشخاص الذين حولوا صلاحيات الضبط الجنائي بموجب أنظمة خاصة .
  - ٨- الجهات والجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق بحسب ما تقتضي به الأنظمة .
- للمادة السابقة والضرون :

على رجال الضبط الجنائي كل حسب اختصاصه أن يقبلوا البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم في جميع الجرائم ، وأن يقوموا بفحصها وجمع المعلومات المتعلقة بها في محضر موقع عليه منهم ،





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

وتسجيل ملخصها وتاريخها في سجل بعد ذلك ، مع إيلاخ هيئة التحقيق والادعاء العلم بذلك فوراً . ويجب أن ينتقل رجل الضبط الجنائي بنفسه إلى محل الحادث للمحافظة عليه ، وضبط كل ما يتعلق بالجريمة ، والمحافظة على أدلتها ، والقيام بالإجراءات التي تقتضيها الحال ، وعليه أن يثبت جميع هذه الإجراءات في المحضر الخاص بذلك .

#### المادة الثامنة والعشرون :

لرجال الضبط الجنائي في أثناء جمع المعلومات أن يستمعوا إلى القول من لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها ، وأن يسألوا من نسب إليه ارتكابها ، ويثبتوا ذلك في محاضرهم . ولهم أن يستعينوا بأهل الخبرة من أطباء وعيهم ويطلبوا رأيهم كتابية .

#### المادة التاسعة والعشرون :

تعهد الشكوى المقدمة ممن أصابه ضرر بسبب الجريمة مطالبة بحقه الخاص ، إلا إذا قرر صراحة أمام المحقق نزوله عن حقه . وعلى المحقق إثبات ذلك في المحضر والإشهاد عليه ، مع تصديق المحكمة المختصة على نزوله عن الحق في حد القذف والقصاص .

### الفصل الثاني

#### القتل بالجريمة

#### المادة الثلاثون :

تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها ، أو عقب ارتكابها بوقت قريب . وتعهد الجريمة متلبساً بها إذا تبع للمجني عليه شخصاً ، أو



الرقم : .....

التاريخ : .....

الشروعات : .....



المملكة المغربية  
الجمهورية الإسلامية  
مجلس الوزراء

تبعته العامة مع الصباح إثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها  
بوقت قريب حاملاً آلات ، أو أسلحة ، أو أمتعة ، أو أدوات ، أو أشياء  
أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في  
هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

المادة الحادية والثلاثون :

يجب على رجل الضبط الجنائي - في حالة التلبس بالجريمة -  
أن ينتقل فوراً إلى مكان وقوعها ويعلن آثارها المادية ويحافظ عليها ،  
ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، وأن  
يسمع لقول من كان حاضراً ، أو من يمكن الحصول منه على  
معلومات في شأن الواقعة ومرتكبها . ويجب عليه أن يبلغ هيئة التحقيق  
والادعاء العام فوراً بانتقاله .

المادة الثانية والثلاثون :

لرجل الضبط الجنائي عند انتقاله - في حالة التلبس بالجريمة -  
أن يمنع الحاضرين من مباحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه ، حتى يتم  
تحرير المحضر اللازم بذلك . وله أن يستدعي في الحال من يمكن  
الحصول منه على معلومات في شأن الواقعة .

وإذا خالف أحد الحاضرين الأمر الصادر إليه من رجل الضبط  
الجنائي أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور ، يثبت ذلك في  
المحضر ، ويحال المخالف إلى المحكمة المختصة لتقرير ما تراه  
بشأنه .





### الفصل الثالث

### القبض على المتهم

#### المادة الثالثة والثلاثون :

لرجل الضبط الجنائي في حال التلبس بالجريمة القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على تلبسه ؛ على أن يحرر محضراً بذلك ، ولن يباشر بإبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام فوراً . وفي جميع الأحوال لا يجوز إبقاء المقبوض عليه موقوفاً لأكثر من أربع وعشرين ساعة إلا بأمر كتابي من المحقق .  
فإذا لم يكن للمتهم حاضر فوجب على رجل الضبط الجنائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ، ولن يبين ذلك في المحضر .

#### المادة الرابعة والثلاثون :

يجب على رجل الضبط الجنائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المقبوض عليه ، وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله خلال أربع وعشرين ساعة مع المحضر إلى المحقق الذي يجب عليه أن يستجوب المتهم المقبوض عليه خلال أربع وعشرين ساعة ، ثم يأمر بإيقافه أو إطلاقه .

#### المادة الخامسة والثلاثون :

في غير حالات التلبس ، لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك ، ويجب معاملته بما يحفظ كرامته ، ولا يجوز إيذائه جسدياً أو معنوياً ، ويجب إخباره بأسباب إيقافه ، ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه .





#### المادة السادسة والثلاثون :

لا يجوز توقيف أي إنسان أو سجنه إلا في المسجون أو دور التوقيف المخصصة لذلك نظاماً . ولا يجوز لإدارة أي سجن أو دار توقيف قبول أي إنسان إلا بموجب أمر مسبب ومحدد المدة موقع عليه من السلطة المختصة ، ويجب ألا يبقيه بعد المدة المحددة في هذا الأمر .

#### المادة السابعة والثلاثون :

على المختصين من أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام زيارة المسجون ودور التوقيف في دولر اختصاصهم في أي وقت دون التقيد بالذوام الرسمي ، والتأكد من عدم وجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة ، وأن يطلعوا على سجلات المسجون ودور التوقيف ، وأن يتصلوا بالمسجونين والموقوفين ، وأن يسموا شكلواهم ، وأن يتسلموا ما يقدمونه في هذا الشأن . وعلى مأموري المسجون ودور التوقيف أن يقدموا لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام كل ما يحتاجونه لأداء مهامهم .

#### المادة الثامنة والثلاثون :

لكل مسجون أو موقوف الحق في أن يقدم في أي وقت لمأمور السجن أو دار التوقيف شكوى كتابية أو شفوية ، ويطلب منه تبليغها إلى عضو هيئة التحقيق والادعاء العام ، وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد إثباتها في سجل معد لذلك ، وتزويد مقدمها بما يثبت تسليمها ، وعلى إدارة السجن أو التوقيف تخصيص مكتب مستقل لعضو الهيئة المختص لمتابعة أحوال المسجونين أو الموقوفين .



الرقم : .....

التاريخ : .....

القنوات : .....



المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء

#### المادة التاسعة والثلاثون :

لكل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة أو في مكان غير مخصص للسجن أو التوقيف أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام . وعلى عضو الهيئة المختص بمجرد علمه بذلك أن ينتقل فوراً إلى المكان الموجود فيه المسجون أو الموقوف ، وأن يقوم بإجراء التحقيق ، وأن يأمر بالإفراج عنه إذا كان سجنه أو توقيفه جرى بصفة غير مشروعة ، وعليه أن يحرر محضراً بذلك يرفع إلى الجهة المختصة لتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك .

#### الفصل الرابع

##### تفتيش الأشخاص والمساكن

#### المادة الأربعون :

للأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم حرمة تجب صيانتها . وحرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما يوجد معه من أمتعة . وتشمل حرمة المسكن كل مكان مسور أو محاط بأي حاجز ، أو مد لا تستعمله ملوى .

#### المادة الحادية والأربعون :

لا يجوز لرجل الضبط الجنائي الدخول في أي محل مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً ، بأمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام ، وما عدا المساكن فيكتفي في تفتيشها بإذن







الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

مسبب من المحقق . وإذا رفض صاحب الممسك أو شاغله تمكين رجل الضبط الجنائي من الدخول أو قلوب دخوله ، جاز له أن يتخذ الوسائل اللازمة المشروعة لدخول الممسك بحسب ما تقتضيه الحال .

ويجوز دخول الممسك في حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو حدوث هدم أو غرق أو حريق أو بحر ذلك ، أو دخول معتد أثناء مطاردته للقبض عليه .

المادة الثانية والأربعون :

يجوز لرجل الضبط الجنائي - في الأحوال التي يجوز فيها القبض نظاماً على المتهم - أن يفتشه . ويشمل التفتيش جسده وملابسه وأمتعته . وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش من قبل أنثى يندبها رجل الضبط الجنائي .

المادة الثالثة والأربعون :

يجوز لرجل الضبط الجنائي في حال التلبس بجريمة أن يفتش منزل المتهم ويضبط ما فيه من الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة ، إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه .

المادة الرابعة والأربعون :

إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن ضده ، أو ضد أي شخص موجود فيه - على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة - جاز لرجل الضبط الجنائي أن يفتشه .





الرقم : .....

التاريخ : .....

الشؤون : .....

### المادة الخامسة والأربعون :

لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع المعلومات عنها ، أو لتحقيق بشأنها ، ومع ذلك إذا ظهر عرضاً في أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة ، أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، وجب على رجل الضبط الجنائي ضبطها وإثباتها في محضر التفتيش .

### المادة السادسة والأربعون :

يتم تفتيش الممكن بحضور صاحبه أو من ينوب عنه أو أحد أفراد أسرته البالغين المقيمين معه ، وإذا تعذر حضور أحد هؤلاء وجب أن يكون التفتيش بحضور عمدة الحي أو من في حكمه أو شاهدين ، ويمكن صاحب الممكن أو من ينوب عنه من الإطلاع على إذن التفتيش وثبتت ذلك في المحضر .

### المادة السابعة والأربعون :

يجب أن يتضمن محضر التفتيش ما يأتي :

- ١- اسم من قام بإجراء التفتيش ووظيفته وتاريخ التفتيش وساعته .
- ٢- نص الإذن الصادر بإجراء التفتيش ، أو بيان لضرورة المصلحة التي اقتضت التفتيش بغير إذن .
- ٣- أسماء الأشخاص الذين حضروا التفتيش وتوقيعاتهم على المحضر .
- ٤- وصف الأشياء التي ضبطت وصفاً دقيقاً .





٥- إنشأت جميع الإجراءات التي اتخذت أثناء التنقيش والإجراءات المتخذة بالنسبة للأشياء المضبوطة .

#### المادة الثامنة والأربعون :

إذا وجد رجل الضبط الجنائي في منزل المتهم أوراقاً مختومة أو مغلفة بأي طريقة فلا يجوز له أن يفتشها ، وعليه إثبات ذلك في محضر التنقيش وعرضها على المحقق المختص .

#### المادة التاسعة والأربعون :

قبل مغادرة مكان التنقيش توضع الأشياء والأوراق المضبوطة في حُرر مغلقة ، وتربط كلما أمكن ذلك ، ويختم عليها ، ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبطها ، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

#### المادة الخمسون :

لا يجوز فض الأختام الموضوعية ، طبقاً للمادة التاسعة والأربعين ، إلا بحضور المتهم أو وكيله أو من ضبطت عنده هذه الأشياء ، أو بعد دعوتهم لذلك وتبليغهم بها وعدم حضورهم في الوقت المحدد .

#### المادة الحادية والخمسون :

يجب أن يكون التنقيش نهراً من بعد شروق الشمس وقبل غروبها في حدود المنطقة التي يخولها النظام ، ولا يجوز دخول المساكن ليلاً إلا في حال التلبس بالجريمة .





#### المادة الثانية والخمسون :

إذا لم يكن في الممكن المراد تفتيشه إلا القتمة وجب أن يكون مع القاتمين بالتفتيش امرأة .

#### المادة الثالثة والخمسون :

مع مراعاة حكم المادتين الثانية والأربعين والرابعة والأربعين من هذا النظام ، إذا كان في الممكن نساء ولم يكن للفرص من الدخول ضبطهن ولا تفتيشهن ، وجب أن يكون مع القاتمين بالتفتيش امرأة ، وأن يُمكن من الاحتجاب ، أو مغادرة المسكن ، وأن يُمنَحَ التسهيلات اللازمة لذلك بما لا يضر بمصلحة التفتيش ونتيجته .

#### المادة الرابعة والخمسون :

لا يجوز تفتيش غير المتهم أو مسكن غير مسكنه إلا إذا اتضح من أمارات قوية أن هذا التفتيش سيُفيد في التحقيق .

### الفصل الخامس

#### ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات

#### المادة الخامسة والخمسون :

لِلرِسَالِ البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبب ولمدة محددة ، وفقاً لما ينص عليه هذا النظام .





### المادة المستون :

يجب على المحقق وعلى كل من وصل إلى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة أن يحافظ على سريتها وألا ينتفع بها بأي طريقة كانت لو يقضي بها إلى غيره ، إلا في الأحوال التي يقضي للنظام بها . فإذا أفضى بها دون مسوغ نظامي أو انتفع بها بأي طريقة كانت تعينت مساءلته .

### المادة الحادية والمستون :

مع مراعاة حكم المادة الثامنة والخمسين ، إذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من المحقق .

### الباب الرابع

### إجراءات التطبيق

### الفصل الأول

### نصريات المحقق

### المادة الثانية والمستون :

للمحقق إذا رأى أن لا وجه للسير في الدعوى أن يوصي بحفظ الأوراق ، ولرئيس الدائرة التي يتبعها المحقق الأمر بحفظها .



الرقم :  
التاريخ :  
السلطات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

### المادة الثالثة والمستون :

إذا صدر أمر بالحفظ وجب على المحقق أن يبلغه إلى المجني عليه وإلى المدعي بالحق الخاص ، فإذا توفي أحدهما كان التبليغ لورثته جملة في محل إقامته .

### المادة الرابعة والمستون :

للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محام لحضور التحقيق . ويجب على المحقق أن يقوم بالتحقيق في جميع الجرائم الكبيرة وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا النظام . وله في غير هذه الجرائم أن يقوم بالتحقيق فيها إذا وجد أن ظروفها أو أهميتها تستلزم ذلك ، أو أن يرفع الدعوى بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

### المادة الخامسة والمستون :

للمحقق أن يندب كتابة أحد رجال الضبط الجنائي للقيام بإجراء معين أو أكثر من إجراءات التحقيق ، عدا استجواب المتهم ، ويكون للمندوب في حدود نديه السلطة التي للمحقق في هذا الإجراء ، وإذا دعت الحال إلى تفويض المحقق إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه فله أن يندب لذلك محقق الدائرة المختصة أو أحد رجال الضبط الجنائي بها بحسب الأحوال . ويجب على المحقق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

### المادة السادسة والمستون :

يجب على المحقق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات أن يبين كتابة المسائل المطلوب تحقيقها





والإجراءات المطلوب اتخاذها . والمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق ، وأن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت ، متى كان ذلك متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً في كشف الحقيقة .

#### المادة السابعة والعشرون :

تعد إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار التي يجب على المحققين ومساعدتهم - من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم - عدم إفشائها ، ومن يخالف منهم تعينت مباحثته .

#### المادة الثامنة والعشرون :

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعي بحقه للخاص في أثناء التحقيق في الدعوى ، ويفصل المحقق في مدى قبول هذا الادعاء خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم هذا الادعاء له . ولمن رفض طلبه أن يعترض على هذا القرار لدى رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق خلال أسبوع من تساريخ إبلاغه بالقرار ، ويكون قرار رئيس الدائرة نهائياً في مرحلة التحقيق .

#### المادة التاسعة والعشرون :

للمتهم ولمجني عليه والمدعي بالحق للخاص ووكيل كل منهم أو محاميهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق ، والمحقق أن يجري التحقيق في غيبة المذكورين أو بعضهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يتيح لهم الاطلاع على التحقيق .



الرقم : .....  
التاريخ : .....  
الملاحظات : .....



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة السبعون :

ليس للمحقق أن يعزل المتهم عن وكيله أو محاميه الحاضر معه في أثناء التحقيق .

وليس للوكيل أو المحامي التدخل في التحقيق إلا بإذن من المحقق ، وله في جميع الأحوال أن يقدم للمحقق مذكرة خطية بملاحظاته وعلى المحقق ضم هذه المذكرة إلى ملف القضية .

#### المادة الحادية والسبعون :

يبلغ الخصوم بالساعة واليوم الذي يباشر فيه المحقق إجراءات التحقيق والمكان الذي تجرى فيه .

#### المادة الثانية والسبعون :

يجب على كل من المجني عليه والمدعي بالحق الخاص أن يعين محلاً في البلدة التي توجد فيها المحكمة التي يجري التحقيق في نطاق اختصاصها المكاني ، إذا لم يكن مقراً فيها ، وإذا لم يفعل ذلك يكون إبلاغه صحيحاً بإبلاغ إدارة المحكمة بكل ما يلزم إبلاغه به .

#### المادة الثالثة والسبعون :

للخصوم أن يقدموا للمحقق الطلبات التي يرون تقديمها في أثناء التحقيق ، وعلى المحقق أن يفصل فيها مع بيان الأسباب التي استند إليها .







الرقم :  
التاريخ :  
الملاحظات :

#### المادة الرابعة والمبعضون :

إذا لم تكن لوامر المحقق وقراراته بشأن التحقق الذي يجريه قد صدرت في مواجهة الخصوم فعليه أن يبلغها لهم في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

#### المادة الخامسة والمبعضون :

للمحققين حل قيامهم بواجباتهم أن يستعينوا مباشرة بقوى الأمن إذا استلزم الأمر ذلك .

### الفصل الثاني

#### نخب الخبراء

#### المادة السادسة والمبعضون :

للمحقق أن يستعين بخبير مختص لإبداء الرأي في أي مسألة متعلقة بالتحقيق الذي يجريه .

#### المادة السابعة والمبعضون :

على الخبير أن يقدم تقريره كتابة في الموعد الذي حدد من قبل المحقق ، وللمحقق أن يستبدل به خبيراً آخر إذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد له ، أو وجد مقتضى لذلك ، ولكل واحد من الخصوم أن يقدم تقريراً من خبير آخر بصفة استشارية .

#### المادة الثامنة والمبعضون :

للخصوم الاعتراض على الخبير إذا وجدت أسباب قوية تدعو إلى ذلك ، ويقدم الاعتراض إلى المحقق للفصل فيه ، ويجب أن يبين فيه أسباب الاعتراض ، وعلى المحقق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من





تقديمه . ويترتب على هذا الاعتراض عدم استمرار الخبراء في عمله إلا إذا لقتضى الحال الاستعجال فأمر المحقق باستمراره .

### الفصل الثالث

#### الانتقال والمعاينة والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

##### المادة التاسعة والسبعون :

ينتقل المحقق - عند الاقتضاء - فور إبلاغه بوقوع جريمة داخلية في اختصاصه إلى مكان وقوعها لإجراء المعاينة اللازمة قبل زوالها أو طمس معالمها أو تغييرها .

##### المادة الثمانون :

تفتيش المساكن عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الاقتداء إليه إلا بناءً على اتهام موجه إلى شخص يقم في المسكن المراد تفتيشه بارتكاب جريمة ، أو باشتراكه في ارتكابها ، أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . وللمحقق أن يفتش أي مكان ويضبط كل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة بما في ذلك الأوراق والأسلحة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يُبعد محضراً عن واقعة التفتيش يتضمن الأسباب التي بُني عليها ونتائجه ، مع مراعاة أنه لا يجوز دخول





الرقم :  
التاريخ :  
الشفرات :

المساكن أو تفتيشها إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً وبأمر  
موجب من هيئة التحقيق والادعاء العام .  
المادة الحادية والثلاثون :

للمحقق أن يفحص المتهم ، وله تفتيش غير المتهم إذا اتضح من  
أمارات قوية أنه يخفي أشياء تعود في كشف الحقيقة ، ويراعى في  
التفتيش حكم المادة لثانية والأربعين من هذا النظام .  
المادة الثانية والثلاثون :

يراعى في ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات  
والطرود والبرقيات والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال  
أحكام المواد من الخامسة والخمسين إلى الحادية والسبعين من هذا  
النظام .

المادة الثالثة والثلاثون :

الأشياء والأوراق التي تضبط يتبع بشأنها أحكام المادة التاسعة  
والأربعين من هذا النظام .

المادة الرابعة والثلاثون :

لا يجوز للمحقق أن يضبط لدى وكيل قمتهم أو محاميهم الأوراق  
والمستندات التي سلمها إليه قمتهم لأداء المهمة التي عهد إليه بها ولا  
المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

المادة الخامسة والثلاثون :

إذا توافرت لدى المحقق أدلة على أن شخصاً معيناً يحوز أشياء  
لها علاقة بالجريمة التي يحقق فيها فيستصدر أمراً من رئيس الدائرة





الرقم :  
التاريخ :  
الشفرات :

التي يتبعها بتسليم تلك الأشياء إلى المحقق ، لو تمكنه من الاطلاع عليها بحسب ما يقتضيه الحال .

#### الفصل الرابع

#### التصرف في الأشياء المضبوطة

المادة السادسة والثلاثون :

يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي ضبطت في أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، إلا إذا كانت لازمة للسير في الدعوى أو محلاً للمصادرة .

المادة السابعة والثلاثون :

يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها ، وإذا كانت المضبوطة من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة ، أو المتحصلة من هذه الأشياء ، يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها .

المادة الثامنة والثلاثون :

يصدر الأمر برد الأشياء المضبوطة من المحقق أو من قاضي المحكمة المختصة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان التحقيق ، ويجوز للمحكمة أن تأمر بقرء في أثناء نظر الدعوى .





الرقم :  
التاريخ :  
للمشروعات :

#### المادة التاسعة والثمانون :

لا يمنع الأمر برد الأشياء المضبوطة ذوي الشأن من المطالبة أمام المحاكم المختصة بما لهم من حقوق إلا المتهم لو المدعي بالحق الخاص إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناءً على طلب أي منهما في مواجهة الآخر .

#### المادة التسعون :

لا يجوز للمحقق الأمر برد الأشياء المضبوطة عند المنازعة ، أو عند وجود شك فومن له الحق في تسليمها ، ويرفع الأمر في هذه الحالة إلى المحكمة المختصة بناءً على طلب ذوي الشأن لتأمر بما تراه .

#### المادة الحادية والتسعون :

يجب عند صدور أمر بحفظ الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بردها أمام المحكمة .

#### المادة الثانية والتسعون :

الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها - بعد إبلاغهم بحقوقهم في استعادتها - تودع بيت المال .

#### المادة الثالثة والتسعون :

للمحكمة التي يقع في ديارها مكان التحقيق أن تأمر بإحالة الخصوم للتقاضى أمام المحكمة المختصة إذا رأت موجبا لذلك . وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة ، أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى بشأنها .



الرقم :  
التاريخ :  
الدفوعات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة الرابعة والتمتعون :

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن ، أو يستلزم حفظه نفقات كبيرة تستغرق قيمته أمرت المحكمة بتسليمه إلى صاحبه ، أو إلى بيت المال لبيعه بالمزاد العلني متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون للمدعي الحق فيه أن يطلب بالثمن الذي بيع به .

### الفصل الخامس

#### الاستماع إلى الشهود

#### المادة الخامسة والتمتعون :

على المحقق أن يستمع إلى أقوال الشهود الذين يطلب الخصوم سماع أقوالهم ما لم ير عدم الفائدة من سماعها . وله أن يستمع إلى أقوال من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تؤدي إلى إثبات الجريمة وظروفها وإسنادها إلى المتهم أو براءته منها .

#### المادة السادسة والتمتعون :

على المحقق أن يثبت في المحضر البيئات الكاملة عن كل شاهد ، تشمل اسم الشاهد وألقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته وصلته بالمتهم والمجنسي عليه والمدعي بالحق للخاص .





وتُذَوَّن تلك البيِّنات وشهادة الشهود وإجراءات سماعها في المحضر من غير تعديل ، أو شطب ، أو كشط ، أو تحشير ، أو إضافة . ولا يعتمد شيء من ذلك إلا إذا صدق عليه المحقق والكتاب والمشاهد .

#### المادة السابعة والتسعون :

يُضَع كل من المحقق والكتاب بمضاء على الشهادة ، وكذلك المشاهد بعد تلاوتها عليه ، فإن امتنع عن وضع إضاءته أو بصمته أو لم يستطع ثُبِّتَ ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التي يبدىها .

#### المادة الثامنة والتسعون :

يستمع المحقق لكل شاهد على أفراد ، وله أن يوجه الشهود بعضهم ببعض وبالخصوص .

#### المادة التاسعة والتسعون :

للخصوم بعد الانتهاء من الاستماع إلى أقوال الشاهد إيداء ملحوظاتهم عليها ، ولهم أن يطلبوا من المحقق الاستماع إلى أقوال الشاهد عن نقاط أخرى يبينونها . وللمحقق أن يرفض توجيه أي سؤال لا يتعلق بالدعوى ، أو يكون في صيغته مساس بأحد .

#### المادة العاشرة :

إذا كان الشاهد مريضاً ، أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في مكان وجوده .





## الاستجواب والمواجهة

### المادة الأولى بعد الملة :

يجب على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق أن يدون جميع البيانات الشخصية الخاصة به ويحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ، ويثبت في المحضر ما يدينه المتهم في شأنها من أقوال . وللمحقق أن يواجهه بغيره من المتهمين ، أو الشهود . ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه ، فإذا امتنع أثبت للمحقق امتناعه عن التوقيع في المحضر .

### المادة الثانية بعد الملة :

يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إيداء أقواله ، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده . ولا يجوز لاستجواب المتهم خارج مقر جهة التحقيق إلا لضرورة بقدرها المحقق .

## الفصل السابع

### التكاليف بالحضور وأمر الضبط والإحضار

### المادة الثالثة بعد الملة :

للمحقق في جميع القضايا أن يقرر - حسب الأحوال - حضور الشخص المطلوب التحقيق معه ، أو يصدر أمراً بالقبض عليه إذا كانت ظروف التحقيق تستلزم ذلك .







#### المادة الرابعة بعد المائة :

يجب أن يشتمل كل أمر بالحضور على اسم الشخص المطلوب رباعياً ، وجنسيته ، ومهنته ، ومحل إقامته ، وتاريخ الأمر ، وساعة الحضور وتاريخه ، واسم المحقق وتوقيعه ، والختم الرسمي . ويشتمل أمر القبض والإحضار - فضلاً عن ذلك - على تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام المحقق إذا رفض الحضور طوعاً في الحال . ويشتمل أمر التوقيف - بالإضافة إلى ما سبق - على تكليف مأمور التوقيف بقبول المتهم في دار التوقيف مع بيان التهمة المنسوبة إليه ومستنداتها .

#### المادة الخامسة بعد المائة :

يبلغ الأمر بالحضور إلى الشخص المطلوب التحقيق معه بواسطة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة ، وتسلم له صورة منه إن وجد ، وإلا فتسلم لأحد أفراد أسرته البالغين المساكنين معه .

#### المادة السادسة بعد المائة :

تكون الأوامر التي يصدرها المحقق نافذة في جميع أنحاء المملكة .

#### المادة السابعة بعد المائة :

إذا لم يحضر المتهم - بعد تكليفه بالحضور رسمياً - من غير عذر مقبول ، أو إذا خيف هروبه ، أو كانت الجريمة في حالة تلبس ، جاز للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها توقيف المتهم .





الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المشروعات : .....

المادة الثامنة بعد المائة :

إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معروف فطيه أن يعين محلاً يقبله المحقق ، وإلا جاز للمحقق أن يصدر أمراً بليقله .

المادة التاسعة بعد المائة :

يجب على المحقق أن يستجوب المتهم المقبوض عليه فوراً ، وإذا تعذر ذلك يودع دار التوقيف إلى حين استجوابه . ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة ، فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور دار التوقيف إبلاغ رئيس الدائرة التي تتبعها المحقق ، وعلى الدائرة أن تبلي بدار استجوابه حالاً ، أو تأمر بإخلاء سبيله .

المادة العاشرة بعد المائة :

إذا قبض على المتهم خارج نطاق الدائرة التي يجري التحقيق فيها يُحضّر إلى دائرة التحقيق في الجهة التي قبض عليه فيها ، التي عليها أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه ، وتحيطه علماً بالواقعة المنسوبة إليه ، وتكون أقواله في شأنها ، وإذا اقتضت الحال نقله فربك بالجهة التي ستُنقل إليها .

المادة الحادية عشرة بعد المائة :

إذا اعترض المتهم على نقله ، أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يبلغ المحقق بذلك ، وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يلزم .





الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المشروعات : .....

## أمر التوقيف

المادة الثانية عشرة بعد المائة :

يحدد وزير الداخلية - بناءً على توصية رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام - ما يعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف .

المادة الثالثة عشرة بعد المائة :

إذا تبين بعد استجواب المتهم ، أو في حالة هروبه ، أن الأدلة كافية ضده في جريمة كبيرة ، أو كانت مصلحة التحقيق تستوجب توقيفه لمنع من الهرب أو من التأثير في سير التحقيق ، فعلى المحقق إصدار أمر بتوقيفه مدة لا تزيد على خمسة أيام من تاريخ القبض عليه .

المادة الرابعة عشرة بعد المائة :

ينتهي للتوقيف بمضي خمسة أيام ، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف فيجب قبل انقضائها أن يقوم بعرض الأوراق على رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمنطقة ليصدر أمراً بتمديد مدة التوقيف مدة أو مبدأ متعاقبة ، على ألا تزيد في مجموعها على أربعين يوماً من تاريخ القبض عليه ، أو الإفراج عن المتهم . وفي الحالات التي تتطلب للتوقيف مدة أطول يرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ليصدر أمره بالتمديد لمدة أو مند متعاقبة لا تزيد أي منها على ثلاثين يوماً ، ولا يزيد مجموعها على ستة أشهر





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

من تاريخ القبض على المتهم ، يتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة ، أو الإقراج عنه .

المادة الخامسة عشرة بعد المائة :

يجب عند توقيف المتهم أن يُسلم أصل أمر التوقيف لمأمور دار التوقيف بعد توقيعه على صورة هذا الأمر بالتسلم .

المادة السادسة عشرة بعد المائة :

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو توقيفه ، ويكون له حق الاتصال بمن يراه لإبلاغه ، ويكون ذلك تحت رقابة رجل الضبط الجنائي .

المادة السابعة عشرة بعد المائة :

لا يجوز تنفيذ أوامر القبض ، أو الإحضار ، أو التوقيف ، بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تُجَدِّد .

المادة الثامنة عشرة بعد المائة :

لا يجوز لمأمور السجن أو دار التوقيف أن يسمح لأحد رجال السلطة العامة بالاتصال بالموقوف إلا بإذن كتابي من المحقق ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سُـمِحَ له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ الإذن ومضمونه .

المادة التاسعة عشرة بعد المائة :

للمحقق - في كل الأحوال - أن يأمر بعدم اتصال المتهم بخبره من المسجونين ، أو الموقوفين ، وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على





ستين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه .

## الفصل التاسع

### الإفراج المؤقت

#### المادة العشرون بعد المائة :

للمحقق الذي يتولى القضية ، في أي وقت - سواء من تلقاء نفسه أم بناءً على طلب المتهم - أن يأمر بالإفراج عن المتهم إذا وجد أن توقيفه ليس له مبرر ، وأنه لا ضرر على التحقيق من إخلاء سبيله ، ولا يخشى هروبه أو اختفائه ، بشرط أن يتعهد المتهم بالحضور إذا طلب منه ذلك .

#### المادة الحادية والعشرون بعد المائة :

في غير الأحوال التي يكون الإفراج فيها واجباً ، لا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين له محلاً يوافق عليه المحقق .

#### المادة الثانية والعشرون بعد المائة :

الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع المحقق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو توقيفه إذا قويت الأدلة ضده ، أو أخل بما شرط عليه ، أو وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء .

#### المادة الثالثة والعشرون بعد المائة :

إذا أحيل للمتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إذا كان موقوفاً أو توقيفه إذا كان مفرجاً عنه من اختصاص المحكمة المحال إليها .





الرقم :  
التاريخ :  
الشرعات :

وإذا حكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص هي المختصة بالنظر في طلب الإقراج ، أو التوكيف ، إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

## الفصل العاشر

### انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

#### المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :

إذا رأى المحقق بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة غير كافية لإقامة الدعوى فيوصي المحقق رئيس الدائرة بحفظ الدعوى وبالإقراج عن المتهم الموقوف ، إلا إذا كان موقوفاً لمسبب آخر . وبعد أمر رئيس الدائرة بتأييد ذلك فلذاً ، إلا في الجرائم الكبيرة فلا يكون الأمر فلذاً إلا بمصادقة رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ، أو من ينيبه .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التي بني عليها ، ويبلغ الأمر للمدعي بالحق الخاص ، وإذا كان قد توفي فيكون التبليغ لورثته جملة في محل إقامته .

#### المادة الخامسة والعشرون بعد المائة :

القرار الصادر بحفظ التحقيق لا يمنع من إعادة فتح ملف القضية والتحقيق فيها مرة أخرى متى ظهرت أدلة جديدة من شأنها تقوية الاتهام ضد المدعى عليه . وبعد من الأدلة الجديدة شهادة الشهود



الرقم :  
التاريخ :  
المقوعات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم يسبق عرضها على  
المحقق .

المادة السادسة والعشرون بعد المائة :

إذا رأى المحقق بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة كافية ضد المتهم  
ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ويكلف المتهم بالعضور  
أمامها .

المادة السابعة والعشرون بعد المائة :

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة من اختصاص محاكم متماثلة  
الاختصاص وكانت مرتبطة فتحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة  
المختصة مكاناً بإحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم مختلفة  
الاختصاص فتحال إلى المحكمة الأوسع اختصاصاً .

## الباب الخامس

### المحاكم

### الفصل الأول

### الاختصاصات الجزائية

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة :

تختص المحكمة الجزئية بالفصل في قضايا التعزيرات إلا بما  
يستثنى بنظم ، وفي الحدود التي لا يتلاف فيها ، وأروش الجنائيات  
التي لا تزيد على ثلث قديمة .





### المادة التاسعة والمثرون بعد المائة :

تختص المحكمة العامة بالفصل في القضايا التي تخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية ، المنصوص عليه في المادة الثامنة والعشرين بعد المائة ، أو أي قضية أخرى يُعدها النظام ضمن الاختصاص النوعي لهذه المحكمة ، ولها على وجه الخصوص منعقدة من ثلاثة قضاء الفصل في القضايا التي يُطلب فيها الحكم بعقوبة القتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو الفصل فيما دون النفس . ولا يجوز لها أن تصدر حكماً بعقوبة القتل تعزيراً إلا بالإجماع ، وإذا تعذر الإجماع على الحكم بالقتل تعزيراً فهدب وزير العدل اثنين من القضاء لينضموا إلى القضاء الثلاثة ويكون صدور الحكم منهم بالقتل تعزيراً بالإجماع أو الأغلبية .

### المادة الثلاثون بعد المائة :

تختص المحكمة العامة في البلاد الذي ليس فيه محكمة جزئية بما تختص به المحكمة الجزئية .

### المادة الحادية والثلاثون بعد المائة :

يحدد الاختصاص المكاني للمحاكم في محل وقوع الجريمة ، أو المحل الذي يقع فيه المتهم ، فإن لم يكن له محل إقامة معروف يتحدد الاختصاص بالمكان الذي يقض عليه فيه .







الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المقوعات : .....

#### المادة الثانية والثلاثون بعد المائة :

بعد مكاناً للجريمة كل محل وقع فيه فعل من أفعالها ، أو ترك فعل يتعين القيام به ، حصل بسبب تركه ضرر جسي .

#### المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة :

تختص المحكمة التي تنظر لدعوى الجزائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجزائية المرفوعة أمامها ، إلا إذا نص النظام على خلاف ذلك .

#### المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :

إذا كان الحكم في الدعوى الجزائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جزائية أخرى وجب وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الأخرى .

### الفصل الثاني

### تنزع الاختصاص

#### المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :

إذا رفعت دعوى عن جريمة واحدة أو عن جرائم مترتبة إلى محكمتين ، وقررت كل منهما اختصاصها أو عدم اختصاصها ، وكان





الرقم : .....

التاريخ : .....

للمقررات : .....

الاختصاص منحصرأ فيهما ؛ فرفع طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها إلى محكمة التمييز .

## الباب السادس

### إجراءات المحكمة

#### الفصل الأول

#### إبلاغ الخصوم

المادة السادسة والثلاثون بعد المائة :

إذا رفعت الدعوى إلى المحكمة فيكلف المتهم بالحضور أمامها ، ويستثنى عن تكليفه بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة .

المادة السابعة والثلاثون بعد المائة :

يبلغ الخصوم بالحضور أمام المحكمة المختصة قبل انعقاد الجلسة بوقت كاف . ويجوز إحضار المتهم المقبوض عليه متلبساً بالجريمة إلى المحكمة فوراً وبغير ميعاد . فإذا حضر المتهم وطلب إعطاءه مهلة لإعداد دفاعه ، أعطى المحكمة أن تمنحه مهلة كافية .

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة :

تُبلغ ورقة التكليف بالحضور إلى المتهم نفسه ، أو في محل إقامته ، وفقاً للقواعد المقررة في نظام المرافعات الشرعية . فإذا





الرقم :

التاريخ :

الموضوعات :

تعذرت معرفة محل إقامة المتهم فيكون التبليغ في آخر محل كان يقيم فيه في المملكة ، وبمسل للجهة التابع لها هذا المحل من إمارة أو محافظة أو مركز . وبعد المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة :

يكون إيلاغ الموقوفين أو المسجونين بوساطة مأمور التوقيف أو السجن أو من يقوم مقامهما .

### الفصل الثاني

#### حضور الخصوم

المادة الأربعون بعد المائة :

يجب على المتهم في الجرائم الكبيرة أن يحضر بنفسه أمام المحكمة مع عدم الإخلال بحقه في الاستعانة بمن يدافع عنه . أما في الجرائم الأخرى فيجوز له أن ينيب عنه وكيل أو محامياً لتقديم دفاعه ، وللمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضوره شخصياً أمماًها .

المادة الحادية والأربعون بعد المائة :

إذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور حسب النظام في اليوم المعين في ورقة لتكليف بالحضور ، ولم يرسل وكلاً عنه في الأحوال التي يسوغ فيها التوكيل فيسمع للقاضي دعوى المدعي وببئله ويرصدها في منبسط القضية ، ولا يحكم إلا بعد حضور المتهم . وللقاضي أن يصدر أمراً بإيقافه إذا لم يكن تخلفه لعذر مقبول .



..... : قلم  
..... : تاريخ  
..... : لاسمات



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

### المادة الثانية والأربعون بعد المائة :

إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص في واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف بعضهم رغم تكليفهم بالحضور ، فسماع القاضي دعوى المدعى وبيئته على الجميع ، ويرسدها في ضبط القضية ، ولا يحكم على الغائبين إلا بعد حضورهم .

### الفصل الثالث

#### حفظ النظام في الجلسة

### المادة الثالثة والأربعون بعد المائة :

ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ، وله في مهبل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يُخل بنظامها ، فإن لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بسجنه مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة ، ويكون حكمها نهائياً ، والمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن ذلك الحكم .

### المادة الرابعة والأربعون بعد المائة :

للمحكمة أن تحكم من تقع منه في أثناء انعقادها جريمة تعد على هويتها ، أو على أحد أعضائها ، أو أحد موظفيها ، وتحكم عليه وفقاً للوجه الشرعي بعد سماع أقواله .

### المادة الخامسة والأربعون بعد المائة :

إذا وقعت في الجلسة جريمة غير مشمولة بحكم المائتين الثالثة والأربعين بعد المائة والرابعة والأربعين بعد المائة ، فالمحكمة - إذا لم





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

تُر إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام - أن تحكم على من ارتكبها وفقاً للوجه الشرعي بعد سماع أقواله ، إلا إذا كان النظر في الجريمة من اختصاص محكمة أخرى فتحال القضية إلى تلك المحكمة .  
المادة السادسة والأربعون بعد المائة :

لجرائم التي تقع في الجلسة ولم تنظرها المحكمة في الحال ، يكون نظرها وفقاً للقواعد العامة .

#### الفصل الرابع

##### تنحي القضاة وردهم عن الحكم

المادة السابعة والأربعون بعد المائة :

مع مراعاة أحكام الفصل الثالث الخاص بحفظ النظام في الجلسة تطبق في شأن تنحي القضاة وردهم عن الحكم الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية ، كما يكون للقاضي ممنوعاً من نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه في غير لوقت انعقاد الجلسات .

#### الفصل الخامس

##### الادعاء بالحق الخاص

المادة الثامنة والأربعون بعد المائة :

لمن لحقه ضرر من الجريمة ولورثته من بعده أن يطالب بحقه الخاص مهما بلغ مقداره أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى





الرقم :  
التاريخ :  
الشؤون :

الجزائية في أي حال كانت عليها الدعوى ، حتى لو لم يقبل طلبه أثناء التحقيق .

#### المادة التاسعة والأربعون بعد المائة :

إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له ولي أو وصي وجب على المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجزائية أن تعين له من يطالب بحقه الخاص .

#### المادة الخمسون بعد المائة :

ترفع دعوى الحق الخاص على المتهم إذا كان أهلاً ، وعلى الوصي أو الوصي إذا كان المتهم فاقد الأهلية . فإن لم يكن له ولي أو وصي ، وجب على المحكمة أن تعين عليه ولياً .

#### المادة الحادية والخمسون بعد المائة :

يعين المدعي بالحق الخاص محلاً في البلدة التي توجد فيها المحكمة ، ويثبت ذلك في إدارة المحكمة . وإذا لم يفعل ذلك يكون إيلاعه بإبلاغ إدارة المحكمة بكل ما يلزم لإلاعه به .

#### المادة الثانية والخمسون بعد المائة :

لا يكون ترك المدعي بالحق الخاص دعواه تأثير على الدعوى الجزائية العامة .

#### المادة الثالثة والخمسون بعد المائة :

إذا ترك المدعي بالحق الخاص دعواه المرفوعة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية فيجوز له مواصلة دعواه أمامها ، ولا يجوز له أن يرفعها أمام محكمة أخرى .



الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة الرابعة والخمسون بعد المائة :

إذا رفع من أصابه ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى محكمة مختصة ثم رفعت الدعوى الجزائية جاز له ترك دعواه أمام تلك المحكمة ، وله رفعها إلى المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية .

### الفصل السادس

#### نظام الجلسة وإجراءاتها

#### المادة الخامسة والخمسون بعد المائة :

جلسات المحاكم علنية ، ويجوز للمحكمة - استثناء - أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية ، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها ، مراعاة للأمن ، أو محافظة على الآداب العامة ، أو إذا كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة .

#### المادة السادسة والخمسون بعد المائة :

يجب أن يحضر جلسات المحكمة كاتب يتولى تحرير محضر الجلسة تحت إشراف رئيس الجلسة ، ويبين في المحضر اسم القاضي أو القضاة المكونين لهيئة المحكمة والمدعي العام ، ومكان انعقاد الجلسة ، ووقت انعقادها ، وأسماء الخصوم الحاضرين ، والمدافعين عنهم ، وأقوالهم وطلباتهم ، وملخص مرافعاتهم ، والأدلة من شهادة وغيرها ، وجميع الإجراءات التي تتم في الجلسة ، ومنطوق الحكم





الرقم : .....  
التاريخ : .....  
التقوعات : .....

ومستند ، ويوقع رئيس الجلسة والقضاء المشتركين معه والكتاب على كل صفحة .

#### المادة السابعة والخمسون بعد المائة :

يجب أن يحضر المدعي العام جلسات المحكمة في الحق العام في الجرائم الكبيرة ، وعلى المحكمة سماع لقوله والفصل فيها . وفيما عدا ذلك يلزمه الحضور إذا طلبه القاضي ، أو ظهر للمدعي العام ما يستدعي حضوره .

#### المادة الثامنة والخمسون بعد المائة :

يحضر المتهم جلسات المحكمة بغير قهود ولا أغلال ، وتجري المحافظة اللازمة عليه ، ولا يجوز إبعاده عن الجلسة في أثناء نظر الدعوى إلا إذا وُضع منه ما يستدعي ذلك . وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات ، فإذا زال السبب المقتضي لإبعاده مُكِّن من حضور الجلسة . وعلى المحكمة أن تحيطه علماً بما اتخذ في غيبته من إجراءات .

#### المادة التاسعة والخمسون بعد المائة :

لا تنقيد المحكمة بالوصف الوارد في لائحة الدعوى ، وعليها أن تُعطي للفعل الوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفاً للوصف الوارد في لائحة الدعوى ، وإذا جرى التعديل وجب على المحكمة أن تبلغ للمتهم بذلك .







الرقم : .....  
التاريخ : .....  
التفريعات : .....

#### المادة المستون بعد المادة :

للمحكمة أن تأذن للمدعي العام في أن يدخل تعديلاً في لائحة الدعوى في أي وقت ، ويُلغى المتهم بذلك ، ويجب أن يعطى المتهم فرصة كافية لإعداد دفاعه بشأن هذا التعديل وفقاً للنظام .

#### المادة للحادية والمستون بعد المادة :

توجه المحكمة التهمة إلى المتهم في الجلسة ، وتلقى عليه لائحة الدعوى وتوضح له ويعطى صورة منها ، ثم تسأل المحكمة الجواب عن ذلك .

#### المادة الثانية والمستون بعد المادة :

إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلاً وتناقشه فيها . فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح ، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى فعليها أن تكفي بذلك وتفصل في القضية ، وعليها أن تستكمل التحقيق إذا وجدت لذلك داعياً .

#### المادة الثالثة والمستون بعد المادة :

إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه ، أو امتنع عن الإجابة فعلى المحكمة أن تشرع في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازماً بشأنها ، ولن تستجوب المتهم تفصيلاً بشأن تلك الأدلة وما تضمنته الدعوى . ولكل من طرفي الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلتهم .



الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المقررات : .....



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

#### المادة الرابعة والستون بعد المائة :

لكل من الخصوم أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما يقدمه من أدلة ، وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق .  
والمحكمة أن ترفض الطلب إذا رأت أن الغرض منه للمعاذلة ، أو الكيد ، أو التضليل ، لو أن لافتدة من إجابة طلبه .

#### المادة الخامسة والستون بعد المائة :

للمحكمة أن تستدعي أي شاهد ترى حاجة لسماع أقواله ، أو ترى حاجة لإعادة سؤاله . كما أن لها أن تسمع من أي شخص يحضر من تلقاء نفسه إذا وجدت أن في ذلك فائدة لكشف الحقيقة .

#### المادة السادسة والستون بعد المائة :

مع مراعاة ما تقرر شرعاً في الشهادة بالحدود ، يجب على كل شخص دعوى لأداء الشهادة بأمر من القاضي الحضور في الموعد والمكان المحددين .

#### المادة السابعة والستون بعد المائة :

إذا ثبت أن الشاهد أدلى بأقوال يعلم أنها غير صحيحة فيعزر على جريمة شهادة الزور .

#### المادة الثامنة والستون بعد المائة :

إذا كان الشاهد صغيراً ، أو كان فيه ما يمنع من قبول شهادته فلا تعد أقواله شهادة ، ولكن للمحكمة إذا وجدت أن في سماعها فائدة أن تسمعها . وإذا كان الشاهد مصاباً بمرض ، أو بعاهة جسيمة مما





الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المقرات : .....

يجعل تفاهم القاضي معه غير ممكن فيستعلن بمن يستطيع التفاهم معه ، ولا يعد ذلك شهادة .

المادة التاسعة والستون بعد المائة :

تؤدي الشهادة في مجلس القضاء ، وتسمع شهادة الشهود كل على حدة ، ويجوز عند الاقتضاء تفريق الشهود ومواجهة بعضهم ببعض . وعلى المحكمة أن تمنع توجيه أي سؤال فيه محاولة للتأثير على الشاهد ، أو الإحياء إليه ، كما تمنع توجيه أي سؤال مخل بالآداب العامة إذا لم يكن متعلقاً بوقائع يتوقف عليها الفصل في الدعوى . وعلى المحكمة أن تحمي الشهود من كل محاولة ترمي إلى إرهابهم أو التشويش عليهم عند تأدية الشهادة .

المادة السبعون بعد المائة :

للمحكمة إذا رأت مقتضى الانتقال إلى المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة ، أو إلى أي مكان آخر لإجراء معبنة ، أو لسماع شاهد لا يستطيع الحضور ، أو للتحقق من أي أمر من الأمور أن تقوم بذلك وتمكن الخصوم من الحضور معها في هذا الانتقال ، ولها أن تكلف قاضياً بذلك .

وتسري على إجراءات هذا القاضي للقواعد التي تسري على إجراءات المحاكمة .

المادة الحادية والسبعون بعد المائة :

للمحكمة أن تصدر أمراً إلى أي شخص بتقديم شيء في حيازته ، وأن تأمر بضبط أي شيء متعلق بالقضية إذا كان في ذلك ما يفيد في





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

ظهور الحقيقة . والمحكمة إذا قدم لها مستند ، أو أي شيء آخر في أثناء المحاكمة أن تأمر بإيقاعه إلى أن يتم الفصل في القضية .  
المادة الثانية والمبوعون بعد المائة :

للمحكمة أن تندب خبيراً أو أكثر لإبداء رأي في مسألة فنية متعلقة بالقضية . ويقدم الخبير إلى المحكمة تقريراً مكتوباً يبين فيه رأيه خلال المدة التي تحددها له ، وللخصوم الحصول على صورة من التقرير . وإذا كان الخصوم ، أو الشهود ، أو أحد منهم لا يفهم اللغة العربية فعلى المحكمة أن تستعين بمترجمين . وإذا ثبت أن أحداً من الخبراء أو المترجمين تعتمد التفسير أو الكذب فعلى المحكمة الحكم بتعزيره على ذلك .

المادة الثالثة والمبوعون بعد المائة :

لكل من الخصوم أن يقدم إلى المحكمة ما لديه مما يتعلق بالقضية مكتوباً ، أو يضم إلى ملف القضية .

المادة الرابعة والمبوعون بعد المائة :

تسمع المحكمة دعوى المدعي العام ثم جواب المتهم ، أو وكيله ، أو محاميه عنها ، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص ، ثم جواب المتهم ، أو وكيله ، أو محاميه عنها . ولكل طرف من الأطراف التعقيب على أقوال الطرف الآخر ، ويكون للمتهم هو آخر من يتكلم . والمحكمة أن تمنع أي طرف من الاستمرار في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى ، أو كرر أقواله . وبعد ذلك تصدر المحكمة حكماً بعدم إدانة



الرقم : .....

التاريخ : .....

الشفرات : .....



المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء

المتهم ، أو ببلانته وتوقيع العقوبة عليه . وفي كلتا الحالتين تفصل المحكمة في الطلب المقدم من المدعي بالحق الخاص .

## الفصل السابع

### دعوى التزوير الفرعية

المادة الخامسة والمبعون بعد المائة :

للمدعي العام واستاذ الخصوم في أي حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أي دليل من أدلة القضية .

المادة السادسة والمبعون بعد المائة :

يقدم الطعن إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ويجب أن يعين فيه الدليل المطعون فيه بالتزوير والمستند على هذا التزوير .

المادة السابعة والمبعون بعد المائة :

إذا رأت المحكمة المنظورة أمامها الدعوى وجهاً للمسير في تحقق التزوير فعليها إحالة هذه الأوراق إلى الجهة المختصة ، وعليها أن توفد الدعوى إلى أن يفصل في دعوى التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

المادة الثامنة والمبعون بعد المائة :

في حالة الحكم بانتفاء التزوير تقضي المحكمة بتعزير مدعي التزوير متى رأت مقتضى لذلك .





الرقم :  
التاريخ :  
لشروعات :

### المادة التاسعة والمبعون بعد المائة :

في حالة الحكم بتزوير ورقة رسمية - كلها أو بعضها - تأمر المحكمة التي حكمت بالتزوير بإلفظها ، أو تصحيحها بحسب الأحوال ، ويحرر بذلك محضر يوضح على الورقة بمقتضاء .

### الفصل الثامن

#### الحكم

### المادة الثمانيون بعد المائة :

تعتمد المحكمة في حكمها على الأدلة المقدمة إليها في أثناء نظر القضية ، ولا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه ولا بما يخالف علمه .  
المادة الحادية والتمثون بعد المائة :

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجزائية يجب أن يفصل في طلبات المدعي بالحق لخاص ، أو المتهم ، إلا إذا رأت المحكمة أن الفصل في هذه الطلبات يستلزم إجراء تحقيق خاص يذهب عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجزائية ؛ فعندئذ ترجى المحكمة الفصل في تلك الطلبات إلى حين استكمال إجراءاتها .

### المادة الثانية والتمثون بعد المائة :

يُنقَل الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسات سرية ، وذلك بحضور أطراف الدعوى ، ويجب أن يكون القضاء الذين اشتركوا في الحكم قد وقعوا عليه ، ولا بد من حضورهم جميعاً وقت تلاوته ما لم يحدث لأحدهم مانع من الحضور . ويجب أن يكون الحكم مشتملاً على اسم المحكمة التي أصدرته ، وتاريخ إصداره ، وأسماء





الرقم :  
التاريخ :  
التفرعات :

للقضاة ، وأسماء الخصوم ، والجريمة موضوع الدعوى ، وملخص لما  
قدمه الخصوم من طلبات ، أو دفاع ، وما أُسْتُدِّع عليه من الأدلة  
والحجج ، ومراحل الدعوى ، ثم أسباب الحكم ونصه ومستنده  
الشرعي ، وهل صدر بالإجماع ، أو بالأغلبية .  
المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة :

كل حكم يجب أن يسجل في سجل الأحكام ، ثم يحفظ في ملف  
الدعوى خلال عشرة أيام من تاريخ صدور ، وتُعطى صورة رسمية  
منه لكل من المتهم والمدعي العلم ، والمدعي بالحق للخاص إن وجد ،  
ويبلغ ذلك رسمياً لمن ترى المحكمة إبلاغه بعد اكتسابه صفة القطعية .  
المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة :

يجب على المحكمة التي تصدر حكماً في الموضوع أن تفصل  
في طلبات الخصوم المتعلقة بالأشياء المضبوطة . ولها أن تحيل النزاع  
بشأنها إلى محكمة مختصة إذا وجدت ضرورة لذلك . ويجوز للمحكمة  
أن تصدر حكماً بالتصرف في المضبوطات في أثناء نظر الدعوى .  
المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة :

لا يجوز تنفيذ الحكم الصادر بالتصرف في الأشياء المضبوطة  
- على النحو المبين في المادة الرابعة والثلاثين بعد المائة - إذا كان  
الحكم الصادر في الدعوى غير نهائي ، ما لم تكن الأشياء المضبوطة  
مما يسرع إليه التلف ، أو يستلزم حفظه نفقات كبيرة .

ويجوز للمحكمة إذا حكمت بتسليم الأشياء المضبوطة إلى شخص  
معين أن تسلمه لها فوراً ، مع أخذ تعهد عليه - بكفالة أو بغير





الرقم : .....

التاريخ : .....

للمنفوعات : .....

كفالة - بأن يعيد الأشياء التي تسلمها إذا لم يؤيد الحكم الذي تسلم الأشياء بموجبه .

المادة السادسة والثمانون بعد المائة :

إذا كانت الجريمة متعلقة بحيازة عقار ورأت المحكمة نزعها ممن هو في يده وإيقاعه تحت تصرفها في أثناء نظر الدعوى فلها ذلك .  
وإذا حكم بإدانة شخص في جريمة مصحوبة باستعمال القوة ، وظهر للمحكمة أن شخصاً جرد من عقار بسبب هذه القوة جاز للمحكمة أن تأمر بإعادة العقار إلى حيازة من أعتصب منه دون الإخلال بحق غيره على هذا العقار .

المادة السابعة والثمانون بعد المائة :

مضى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالإدانة ، أو عدم الإدانة بالنسبة إلى متهم معين فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن الأفعال والوقائع نفسها التي صدر بشأنها الحكم .

وإذا رفعت دعوى جزائية أخرى فيتمسك بالحكم السابق في أي حالة كانت عليها الدعوى الأخيرة ، ولو أمام محكمة التمييز . ويجب على المحكمة أن تراعي ذلك ولو لم يتمسك به الخصوم . وبشأن الحكم السابق بتقديم صورة رسمية منه ، أو شهادة من المحكمة بصحته .







## لوجه للبطلان

المادة الثامنة والثمسون بعد المائة :

كل إجراء مخالف لأحكام التشريعة الإسلامية ، أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلاً .

المادة التاسعة والثمسون بعد المائة :

إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى فيتمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب .

المادة التسعون بعد المائة :

في غير ما نص عليه في المادة التاسعة والثمانين بعد المائة ، إذا كان البطلان راجعاً إلى عيب في الإجراء يمكن تصحيحه فعلى المحكمة أن تصححه . وإن كان راجعاً إلى عيب لا يمكن تصحيحه فتحكم ببطلانه .

المادة الحادية والتسعون بعد المائة :

لا يترتب على بطلان الإجراء بطلان الإجراءات السابقة عليه ولا الإجراءات اللاحقة له إذا لم تكن مبنية عليه .





الرقم : .....

التاريخ : .....

المنشورات : .....

المادة الثانية والتسعون بعد المائة :

إذا وجدت المحكمة أن في الدعوى عيباً جوهرياً لا يمكن تصحيحه فليها أن تصدر حكماً بعدم سماع هذه الدعوى ، ولا يمنع هذا الحكم من إعادة رفعها إذا توفرت الشروط النظامية .

الباب السابع

## طرق الاعتراض على الأحكام

### التمييز وإعادة النظر

#### الفصل الأول

##### التمييز

المادة الثالثة والتسعون بعد المائة :

يحق للمتهم والمدعى العام والمدعي بالحق الخاص طلب تمييز كل حكم صادر في جريمة بالإدانة ، أو بعدمها ، أو بعدم الاختصاص . وعلى المحكمة إعلامهم بهذا الحق حال النطق بالحكم .

المادة الرابعة والتسعون بعد المائة :

مدة الاعتراض بطلب لتمييز ثلاثون يوماً من تاريخ تسلم صورة الحكم . وتحدد المحكمة بعد النطق بالحكم موعداً أقصاه عشرة أيام لتسليم صورة الحكم ، مع إثبات ذلك في ضبط القضية ، وأخذ توقيع طالب التمييز على ذلك ، وفي حالة عدم حضوره لتسلم صورة الحكم تُودع في ملف الدعوى في التلويخ نفسه ، مع إثبات ذلك في ضبط القضية بأمر من القاضي . وبعد الإيداع بداية لميعاد الثلاثين يوماً





الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المشروعات : .....

المقرررة لطلب تمييز الحكم . وعلى الجهة المسؤولة عن المسجين  
إحضاره لتسلم صورة الحكم خلال المدة المحددة لتسلمها ، وكذلك  
إحضاره لتقديم اعتراضه في المدة المحددة لتقديم الاعتراض .

المادة الخامسة والتسعون بعد المائة :

إذا لم يقدم طالب التمييز لائحة الاعتراض خلال المدة  
المنصوص عليها في المادة الرابعة والتسعين بعد المائة ترفع المحكمة  
الحكم إلى محكمة التمييز خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ النطق  
بالحكم . وإذا كان الحكم صادراً بالقتل أو الرجم أو القطع أو القصاص  
فيما دون النفس فيجب تمييزه ولو لم يطلب أحد الخصوم تمييزه .  
وعلى المحكمة أن ترفعه إلى محكمة التمييز خلال المدة المذكورة آنفاً .

المادة السادسة والتسعون بعد المائة :

تقدم اللائحة الاعتراضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم  
مشتملة على بيان الحكم المعارض عليه وتاريخه والأسباب التي بني  
عليها وطلبات المعارض والأسباب التي تؤيد اعتراضه .

المادة السابعة والتسعون بعد المائة :

سنتظر من أصدر الحكم المعارض عليه اللائحة الاعتراضية من  
ناحية الوجوه التي بني عليها الاعتراض من غير مرافعة ما لم يظهر  
مقتضى لها . فلئن ظهر له ما يقتضي تعديل الحكم عدله ، وإلا أيد  
حكمه ورفع مع كل الأوراق إلى محكمة التمييز ، أما إذا عدله فيبليغ  
الحكم المعدل إلى المعارض وإلى باقي الخصوم ، وتصري عليه في  
هذه الحالة الإجراءات المعتادة .





رقم :  
تاريخ :  
الشهادات :

المادة الثامنة والتمتعون بعد المادة :

تُنظر محكمة التمييز الشروط الشكلية في الاعتراض ، وما إذا كان صادراً ممن له حق طلب التمييز ، ثم تقرر قبول الاعتراض ، أو رفضه شكلاً . فإذا كان الاعتراض مرفوضاً من حيث الشكل فتصدر قراراً مستقلاً بذلك .

المادة التاسعة والتمتعون بعد المادة :

تفصل محكمة التمييز في موضوع الاعتراض استناداً إلى ما يوجد في الملف من الأوراق . ولا يحضر الخصوم أمامها ما لم تقرر ذلك .

المادة العاشرة :

لمحكمة التمييز أن تأذن للخصوم بتقديم بيانات جديدة لتأييد أسباب اعتراضهم ، ولها أن تتخذ كل إجراء يحلها على الفصل في الموضوع .

المادة الأولى بعد العاشرة :

ينقض الحكم إن خالف نصاً من الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع .

المادة الثانية بعد العاشرة :

ينقض الحكم إن خالف الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى ، وتعين محكمة التمييز المحكمة المختصة وتحيل الدعوى إليها .





#### المادة الثالثة بعد المائتين :

إذا قبلت محكمة التمييز اعتراض المحكوم عليه شكلاً وموضوعاً فعليها أن تحيل الحكم إلى المحكمة التي أصدرته مشفوعاً برأيها لإعادة النظر على أساس الملحوظات التي استندت إليها محكمة التمييز في قرارها . فإذا اقتصت المحكمة بهذه الملحوظات فعليها تعديل الحكم على أساسها ، فإن لم تقتنع وبقيت على حكمها السابق فعليها إجابة محكمة التمييز على تلك الملحوظات .

#### المادة الرابعة بعد المائتين :

على محكمة التمييز إيذاء أي ملحوظة تراها على الأحكام المرفوعة إليها ، سواء كانت باعترض ، أم بدون اعتراض ، وذلك وفقاً لما ورد في المادة الثالثة بعد المائتين .

#### المادة الخامسة بعد المائتين :

إذا اقتصت محكمة التمييز بإجابة المحكمة على ملحوظاتها فعليها أن تصدق على الحكم . فإذا لم تقتنع فعليها أن تقض الحكم المعارض عليه كله ، أو بعضه - بحسب الأحوال - مع ذكر المستند ، ثم تحيل الدعوى إلى غير من نظرها للحكم فيها وفقاً للوجه الشرعي . ويجوز لمحكمة التمييز إذا كان موضوع الحكم المعارض عليه بحالته صالحاً للحكم واستندت ظروف الدعوى بسرعة الإجراء - أن تحكم في الموضوع . وفي جميع الأحوال التي تحكم فيها محكمة التمييز يجب أن تُسبر حكمها بحضور الخصوم ، ويكون حكمها نهائياً ، ما لم يكن





الحكم بالقتل أو الرجم أو القطع أو الفصل فيما دون النفس فيلزم رفعه إلى مجلس القضاء الأعلى .

## الفصل الثاني

### إعادة النظر

المادة السادسة بعد العاشر :

يجوز لأي من الخصوم أن يطلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في الأحوال الآتية :

- ١- إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وُجد المُدعى قتله حياً .
- ٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة ذاتها ، وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما .
- ٣- إذا كان الحكم قد بُني على أوراق ظهر بعد للحكم تزويرها ، أو بُني على شهادة ظهر بعد للحكم أنها شهادة زور .
- ٤- إذا كان الحكم بُني على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم أُلغِيَ هذا الحكم .
- ٥- إذا ظهر بعد للحكم بؤنات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه البؤنات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه ، أو تخفيف العقوبة .



الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة السابعة بعد المائتين :

يُرفع طلب إعادة النظر بصحيفة تقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، ويجب أن تشتمل صحيفة الطلب على بيان الحكم المطلوب إعادة النظر فيه وأسباب الطلب .

المادة الثامنة بعد المائتين :

تنظر المحكمة في طلب إعادة النظر وتفصل أولاً في قبول الطلب من حيث الشكل ، فإذا قبلته حددت جلسة للنظر في الموضوع ، وعليها إبلاغ أطراف الدعوى .

المادة التاسعة بعد المائتين :

لا يترتب على قبول المحكمة طلب إعادة النظر من حيث الشكل وقف تنفيذ الحكم ، إلا إذا كان صادراً بعقوبة جسدية من قصاص ، أو حد ، أو تعزير ، وفي غير ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ في قرارها بقبول طلب إعادة النظر .

المادة العاشرة بعد المائتين :

كل حكم صادر بعدم الإدانة - بناءً على طلب إعادة النظر - يجب أن يتضمن تعويضاً معنوياً ومادياً للمحكوم عليه لما أصابه من ضرر إذا طلب ذلك .

المادة الحادية عشرة بعد المائتين :

إذا رُفِض طلب إعادة النظر فلا يجوز تجديده بناءً على الوقائع نفسها التي بُنيَ عليها .



الرقم :  
التاريخ :  
الشفرات :



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الثانية عشرة بعد المائتين :

الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى - بناءً على طلب إعادة النظر - يجوز الاعتراض عليها بطلب تمييزها ، ما لم يكن الحكم صادراً من محكمة التمييز فيجب التقيد بما ورد في المادة الخامسة بعد المائتين من هذا النظام .

#### الباب الثامن

#### قوة الأحكام النهائية

المادة الثالثة عشرة بعد المائتين :

الأحكام النهائية هي الأحكام المكتسبة للقطعية بقناعة المحكوم عليه ، أو تصديق الحكم من محكمة التمييز ، أو مجلس القضاء الأعلى بحسب الاختصاص .

المادة الرابعة عشرة بعد المائتين :

إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالاعتراض على هذا الحكم وفقاً لما هو مقرر في هذا النظام .

#### الباب التاسع

#### الأحكام الواجبة التنفيذ

المادة الخامسة عشرة بعد المائتين :

الأحكام الجزائية لا يجوز تنفيذها إلا إذا أصبحت نهائية .







الرقم : .....

التاريخ : .....

الموضوعات : .....

#### المادة السادسة عشرة بعد المائتين :

يُفَرَّجُ في الحال عن المتهم الموقوف إذا كان للحكم صادراً بعدم الإدانة ، أو بعقوبة لا يقتضي تنفيذها السجن ، أو إذا كان المتهم قد قضى مدة العقوبة المحكوم بها في أثناء توقيفه .

#### المادة السابعة عشرة بعد المائتين :

إذا كان المحكوم عليه بعقوبة السجن قد أمضى مدة موقوفاً بسبب القضية التي صدر الحكم فيها وجب احتساب مدة التوقيف من مدة السجن المحكوم بها عند تنفيذها .

ولكل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيداً ، أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة الحق في طلب التعويض .

#### المادة الثامنة عشرة بعد المائتين :

يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم بالإدانة أن تأمر بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي لأسباب جوهرية توضحها في أسباب حكمها ، على أن تحدد مدة التأجيل في منطوق الحكم .

#### المادة التاسعة عشرة بعد المائتين :

يرسل رئيس المحكمة الحكم الجزائي الواجب التنفيذ الصادر من المحكمة إلى الحاكم الإداري لاتخاذ إجراءات تنفيذه . وعلى الحاكم الإداري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم فوراً .

#### المادة العشرون بعد المائتين :

أ- تنفذ الأحكام الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع بعد صدور أمر من الملك أو من ينيبه .





الرقم :  
التاريخ :  
المقررات :

ب- يشهد مندوبو الحكم الإداري والمحكمة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والشرطة تنفيذ الأحكام الصادرة بالقتل ، أو الرجم ، أو القطع ، أو الجلد .

المادة الحادية والعشرون بعد المائتين :

تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية فيما لم يرد له حكم في هذا النظام وفيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الجزائية .

المادة الثانية والعشرون بعد المائتين :

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية .

المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين :

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا النظام بناءً على اقتراح وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير الداخلية .

المادة الرابعة والعشرون بعد المائتين :

يلغى هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة الخامسة والعشرون بعد المائتين :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويحل به بعد مضي مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره .

